شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

موقع السلطة القضائية في النظام السياسي المصري

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إعداد

أحلام محمد السعدي فرهود

إشراف

الأستاذة الدكتورة حورية توفيق مجاهد

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى عائلتي الكبيرة

أبي الأستاذ الدكتور محمد السعدي فرهود

وأمي واخوتي

إلى عائلتي الصغيرة

زوجي الدكتور ممدوح محفوظ أحمد

وأبنائي آية الله و محمد

شكر وتقدير

أجد واجبا علي أن أتقدم بخالص الشكر ووافر التقدير لأستاذتي الفاضلة: الأستاذة الدكتورة / حورية توفيق مجاهد لتفضلها بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة. والواقع أنني قد شرفت بالتلمذة على يديها طالبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم شرفت ثانية بإشرافها على رسالة الماجستير. وهأنذا أسعدني الحظ للمرة الثالثة بإشرافها على رسالة الدكتوراه. وقد كانت ومازالت بحق نعم الأستاذ والمرشد والمشجع، ولم تضن علي قط بعلمها الغزير ورأيها السديد وتوجيهها المستمر. وكان لملاحظاتها الموضوعية، وتشجيعها الدائم أكبر الأثر في إنجاز هذه الرسالة، التي أرجو أن ترقى إلى مستوى اهتمامها ومكانتها العلمية المتميزة ودورها الرائد في مجال العلوم السياسية.

كما أتوجه بكل الشكر والعرفان للسيد الأستاذ المستشار طارق البشري لقبوله المشاركة في مناقشة هذه الرسالة، التي نهلت فيها الباحثة من علمه الغزير وإسهاماته العلمية الرائدة. كما كان للباحثة فرصة مناقشة موضوع البحث في خطواته الأولى مع سيادته، وكانت فرصة متميزة لتحديد مجال البحث والسير فيه بخطوات. وأرجو أن تكون تلك الدراسة على قدر ولو يسير من علمه الغزير.

والشكر الموفور أيضا أقدمه لأستاذي الدكتور جلال عبد الله معوض، تتلمذت على يديه عند إعداد رسالة الماجستير، وكان لتوجيهاته السديدة أثر هام في إتمامها. وهأنذا أشرف باشتراكه في مناقشة رسالة الدكتوراه، موقنة من أني مستفيدة كل الاستفادة من ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة.

وأتوجه بالشكر إلى كل من أعانني في إخراج هذا العمل، وأخص بالشكر الدكتور جمال زهران، الدكتورة نادية أبو غازي، الدكتور حسن أبو طالب، والدكتورة أماني عبد الرحمن صالح، الذين أتاحوا لي العديد من المراجع مما ساعدني على إتمام هذا العمل. كما أتقدم بالشكر للمهندس ماجد خفاجي لمعاونته على إخراج هذا العمل.

وفي النهاية أتقدم بعظيم الامتنان إلى أفراد عائلتي، وعلى رأسهم والدي الأستاذ الدكتور محمد السعدي فرهود الذي كان لنا جميعا وسيظل دائما بإذن الله أستاذا وعالما وقدوة

ومثالا، وكان عطـاؤه لنا ولغيرنا من الطلاب بغير حدود. وفزنا علـى غيرنـا بمـيزة الأبـوة والعطاء فجمعنا منه الحسنيين، فله منا جزيل الشكر.

أما زوجي الدكتور ممدوح محفوظ، فله مني العرفان التام بالجميل على ما قدمه لي وبذله من جهد ومعونة صادقة مما شجعني على إتمام الرسالة، وكان له فضل كتابتها وإخراجها، ولم يبخل يوما علي بعطاء بل كانت مساعدته لي على حساب وقته وجهده ولـولاه مـا أتممـت الرسالة، فله مني موفور الشكر والتقدير.

محتويات الرسالة

	صفحة
المقدمة	٩
الباب الأول : حول مفهوم السلطة القضائية وتطورها.	٢٣
الفصل الأول : القضاء بين المفهوم والوظيفة .	٢٦
أولا : مفهوم القضاء.	٢٦
(١) القضاء في اللغة.	٢٦
(٢) القضاء في القرآن والسنة.	٢٧
(٣) تعريف القضاء.	٣٠
(٤) التمييز بين القضاء والوظائف الأخرى.	٣٢
(٥) المبادئ المرتبطة بعمل السلطة القضائية.	٤٠
ثانيا : طبيعة القضاء: (القضاء سلطة أم وظيفة).	٥٠
(١) القضاء ومبدأ الفصل بين السلطات.	٥٠
(٢) أساس اعتبار القضاء سلطة.	٥٢
(٣) الاتجاه المنكر لصفة السلطة على القضاء.	٥٥
ثالثا : معيار تمييز العمـــل القضـــائي. (الفرق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والوظيفة القضائية).	٥٨
(١) المعايير الشكلية.	٥٩
(٢) المعايير الموضوعية أو المادية.	٦٢
(٣) المعيار المختلط (الاتجاه المختلط).	٦٤
الفصل الثاني : تطور النظام القضائي المصري .	٦٩
أولا : البدايات الأولى لتكوين النظام القضائي.	٦٩
ثانيا : بدايات الاصلاح القضائي.	٧٤
(١) المحاكم المختلطة.	٧٥
(٢) المحاكم الأهلية.	٧٩
ثالثا : استقرار النظام القضائي.	٨٣
(١) محكمة النقض.	٨٤
(٢) مجلس الدولة.	٨٥
تطور النظام القضائي المصري وخصوصية التجربة المصرية.	٨٩
الفصل الثالث : الإطار الدستوري والقانوني للسلطة القضائية في مصر.	٩٣
أولا : السلطة القضائية في الدستور.	٩٣
(١) السلطة القضائية ودستور ١٩٢٣ (مرحلة الملكية).	٩٤
(٢) السلطة القضائية ودساتير الثورة.	٩٥
(٣) السلطة القضائية ودستور ١٩٧١ (الدستور الدائم).	١٠١

ثانيا : تشريعات السلطة القضائية. ١٠٦
(١) قوانين السلطة القضائية. ١٠٩
(٢) قانون مجلس الدولة. ١١٧
(٣) المحكمة الدستورية العليا. ١٢٤
(٤) المدعي العام الاشتراكي. ١٢٥
(٥) محاكم أمن الدولة. ١٣٠
(٦) القضاء العسكري (المحاكم العسكرية). ١٣٢
الإطار التنظيمي للسلطة القضائية بين الاستمرارية والتغيير. ١٣٤

الباب الثاني : وضع السلطة القضائية في المنظومة السياسية المصرية: تحليل لإدراك وممارسة القيادة السياسية . ١٣٧

فصل تمهيدي : الأسس والمبادئ التي تحكم عمل السلطة القضائية . ١٤٢
أولا : استقلال القضاء. ١٤٣
تعريف استقلال القضاء. ١٤٥
ثانيا : حيدة القضاء. ١٤٩
مبدأ الحياد السياسي للقضاء. ١٥١
ثالثا : المساواة أمام القضاء. ١٥٤
(١) كفالة حق التقاضي والمساواة أمام القضاء. ١٥٤
(٢) القاضي الطبيعي والمساواة أمام القضاء. ١٥٥
رابعا : السلطة القضائية في المواثيق والمؤتمرات والعهود الدولية. ١٥٧

الفصل الأول : القيادة السياسية والسلطة القضائية: حقبة الرئيس جمال عبد الناصر. ١٦٤
أولا : خطاب القيادة السياسية الناصرية تجاه السلطة القضائية. ١٦٤
(١) السلطة القضائية ومبدأ الفصل بين السلطات. ١٦٤
(٢) ماهية القضاء وحدود استقلاله وضمانات التقاضي. ١٦٦
(٣) إنشاء المحاكم الخاصة كبديل للقضاء العادي. ١٦٨
(٤) القضاة والانضمام للاتحاد الاشتراكي العربي. ١٧١
ثانيا : ممارسات القيادة السياسية الناصرية تجاه السلطة القضائية. ١٧٢
(١) مناخ الشرعية الثورية وتوطيد دعائم النظام الثوري الجديد. ١٧٤
السلطة القضائية ومناخ الشرعية الثورية. ١٧٧
(٢) أثر التغيرات الأيديولوجية والاتجاه نحو اعتناق الفكر الاشتراكي في اتجاه الدولة نحو القضاء. ٢٠٥
القضاء والتحول نحو الاشتراكية. ٢٠٧
(٣) تطورات الأحداث السياسية ودور النخبة في تصعيد الصراع بين القضاء والقيادة السياسية. ٢٢١

الفصل الثاني : القيادة السياسية والسلطة القضائية: حقبة الرئيس محمد أنور السادات. ٢٢٩

أولا : السلطة القضائية في خطاب الرئيس السادات. ٢٣٠
(١) موقع السلطة القضائية ومكانتها في إدراك الرئيس السادات. ٢٣١
(٢) العناصر المشكلة لرؤية الرئيس السادات للسلطة القضائية. ٢٣٥
ثانيا : ممارسات الرئيس السادات تجاه السلطة القضائية. ٢٤٣
(١) السلطة القضائية ومرحلة دعم سلطة القائد السياسي واكتساب الشرعية. ٢٤٤
(٢) السلطة القضائية ومرحلة التعدد الحزبي. ٢٦٢
الفصل الثالث : القيادة السياسية والسلطة القضائيـــة: حقبة الرئيس محمد حسني مبارك (فترة الرئاسة الأولى). ٢٨٩
أولا : السلطة القضائية في خطاب الرئيس حسني مبارك. ٢٩١
(١) موقع السلطة القضائية ومكانتها لدى الرئيس مبارك. ٢٩٣
(٢) استقلال السلطة القضائية وحدود علاقة الدولة بالقضاء. ٢٩٤
(٣) دور السلطة القضائية في إرساء دعائم النظام. ٢٩٥
(٤) القضاء وصنع القرار السياسي. ٢٩٥
ثانيا : ممارسات القيادة السياسية تجاه السلطة القضائية في عهد الرئيس مبارك. ٢٩٧
ملامح العلاقة بين القضاء والقيادة السياسية. ٢٩٨
(١) الممارسات السلبية للقيادة السياسية تجاه القضاء. ٣٠٠
(٢) الممارسات الإيجابية للقيادة السياسية تجاه السلطة القضائية. ٣١٢
الباب الثالث : الرقابة على دســـتورية القوانيـــن والمحكمة الدستورية العليا في مصر. ٣١٩
الفصل الأول : الرقابة على دستورية القوانين . ٣٢٢
أولا : صيغ الرقابة على دستورية القوانين. ٣٢٣
(١) الرقابة السياسية على دستورية القوانين. ٣٢٣
التجربة الفرنسية والرقابة السياسية على دستورية القوانين. ٣٢٤
الانتقادات التي وجهت إلى نظام الرقابة السياسية على دستورية القوانين. ٣٢٧
(٢) الرقابة القضائية على دستورية القوانين. ٣٢٨
التجربة الأمريكية والرقابة القضائية على دستورية القوانين. ٣٣١
صور الرقابة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية. ٣٣٣
ثانيا : الرقابة القضائية على دستورية القوانين بين التأييد والمعارضة . ٣٣٥
(١) الاتجاهات المؤيدة لمبدأ الرقابة القضائية. ٣٣٥
(٢) الاتجاهات المعارضة لمبدأ الرقابة القضائية. ٣٣٧
ثالثا : طبيعة الرقابة القضائية على دستورية القوانين. ٣٤٠
الطبيعة السياسية للرقابة القضائية على دستورية القوانين. ٣٤٢
الفصل الثاني : القضاء الدستوري في مصر النشأة والتطور . ٣٥٤
أولا : الفقه والقضاء في مصر والرقابة على دستورية القوانين. ٣٥٤
ثانيا : الاعتبارات السياسية ومحاولات إنشاء محكمة دستورية. ٣٥٧

(١) المحكمة الدستورية في مشروع لجنة الخمسين. ٣٥٨
(٢) الميثاق الوطني وإنشاء محكمة دستورية. ٣٦١
(٣) بيان ٣٠ مارس والمحكمة الدستورية. ٣٦٢

ثالثا : إنشاء المحكمة العليا وقرارات مذبحة القضاء . ٣٦٥

(١) ظروف نشأة المحكمة العليا. ٣٦٥
(٢) قانون إنشاء المحكمة العليا. ٣٦٨

رابعا : للمحكمة الدستورية العليا واستقرار القضاء الدستوري في مصر. ٣٧١

(١) أزمة النظام السياسي وانعكاسها على مشروع قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا. ٣٧١
(٢) القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وإنشاء المحكمة الدستورية العليا. ٣٧٧

الفصل الثالث : دور المحكمة الدستورية في الرقابة على أعمال السلطات العامة ٣٨٣

أولا : واقع العملية التشريعية في مصر. ٣٨٤

السلطة القائمة على إصدار التشريع وفقا لأحكام الدستور. ٣٨٤
الواقع الفعلي لصنع التشريعات في مصر. ٣٨٨

ثانيا : المؤشرات الإحصائية لنشاط المحكمة الدستورية. ٣٩٩

(١) المؤشرات الخاصة بمجمل نشاط المحكمة الدستورية. ٤٠٢
(٢) تصنيف أحكام المحكمة الدستورية تبعا لنوع الحكم. ٤٠٦
(٣) أحكام عدم الدستورية ومخالفة مواد الدستور. ٤٠٧

ثالثا : الاتجاهات العامة لأحكام المحكمة الدستورية في مصر (دراسة تحليلية). ٤٠٨

(١) آليات رقابة المحكمة الدستورية على أعمال السلطات العامة. ٤١٠
(٢) اتجاهات المحكمة الدستورية في مجال الحقوق والحريات العامة. ٤٤٠
(٣) قضاء المحكمة الدستورية وإعادة تشكيل بعض ملامح النظام في مصر. ٤٥٢

الفصل الرابع : الاتجاهات الحديثة لأحكام المحكمة الدستورية ومخاطر تقليص دور القضاء الدستوري . ٤٦٦

أولا : الاتجاهات الحديثة لأحكام المحكمة الدستورية. ٤٦٦

(١) في المجال السياسي. ٤٦٧
(٢) في المجال الاقتصادي. ٤٧١
(٣) في مجال الحقوق والحريات العامة. ٤٧٧

ثانيا : العلاقة بين النظام السياسي والمحكمة الدستورية العليا (رؤية مستقبلية). ٤٧٨

(١) صور التعدي السياسي على أحكام المحكمة الدستورية العليا. ٤٧٩
(٢) المحكمة الدستورية العليا بين اقتراحات التطوير ومحاولات التقليص (رؤية مستقبلية). ٤٨٨

مستقبل العلاقة بين النظام السياسي والمحكمة الدستورية العليا. ٤٩٥

الخاتمة ٤٩٧

ملحق الدراسة ٥٠٤

قائمة المراجع ٥١٠

المقدمة

تعد ولاية القضاء من أرفع الولايات وأعلاها قدراً وأعزها مكاناً. وقد حرصت المجتمعات الإنسانية منذ بدء الخليقة على التأكيد على دور القضاء في حمل أمانة العدالة، وترسيخ قواعد العدل والحق والمساواة. والقضاء هو أحد الضمانات الرئيسية لفرض حقوق الإنسان، ومنع تغول سلطات الدولة على تلك الحقوق. والسلطة القضائية إحدى سلطات الدولة الثلاث، التي تحرص الدساتير في المجتمعات المختلفة على التأكيد عليها وإيرادها – في نصوصها – باعتبارها سلطة مستقلة. وقد جاء في الدستور المصري أن السلطة القضائية مستقلة وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأكدت قوانين السلطة القضائية على تلك المعاني.

وتمثل السلطة القضائية إحدى المؤسسات السياسية الهامة للدولة، ويقوم دورها بالأساس على حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وإعطاء القانون فعاليته وإلزامه، بحيث يمكن القول إنه بغير هذه السلطة يصبح القانون مجرد قواعد نظرية ليست لها صفة الإلزام. وهذا الدور الأساسي الذي تقوم به السلطة القضائية في المجتمعات المختلفة يعطيها وزناً خاصاً عند دراسة مؤسسات الدولة وتحليلها. وقد شهدت العقود الأخيرة دوراً متزايداً للسلطة القضائية في المجتمعات المختلفة، ولم يقتصر هذا الاتجاه العام على بلد بعينه، بل تعداه لمختلف الدول ومختلف أنظمة الحكم. لذلك شهدت الفترة الأخيرة اتجاهاً متنامياً من جانب المتخصصين في المجالات المختلفة لدراسة الأدوار المتعددة التي تقوم بها السلطة القضائية في المجتمعات وعلاقتها بالنظم الحاكمة.

وقد شهدت مصر بدورها دورا متناميا نشطا للسلطة القضائية، سواء في مجال عملها كأداة هامة لتطبيق القوانين وفض المنازعات، أم لدورها البارز في حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، أم في إعادة تشكيل هيكل البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي ودعم التطور الديمقراطي للدولة. وقد مثلت أحكام القضاء المصري إحدى الأدوات الهامة لكشف مكامن الخلل في الحياة السياسية والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما كان لتلك الأحكام دورها الهام في إبراز دور القضاء المصري كآلية هامة للتغيير والتطوير. وقد دعا هذا التزايد الواضح لدور السلطة القضائية الباحثين إلى مزيد من الاهتمام بدراسة الأبعاد المختلفة المرتبطة